



كلمة

الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي

في

الدورة السابعة للمؤتمر الوزاري حول دور المرأة في التنمية في
الدول الأعضاء

"دورة تمكين المرأة في الدول الأعضاء: التحديات والآفاق"

واغادوغو – بوركينا فاسو

22-23 ربيع الأول 1440

30 نوفمبر – 1 ديسمبر نوفمبر 2018

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

السيدة سيكا كابوري، عقيلة فخامة رئيس بوركينا فاسو؛
معالي السيد بول كابا ثيبا، رئيس وزراء بوركينا فاسو؛
معالي السيدة هيلين ماري لورانس إلبودو مارشال، وزيرة شؤون المرأة
والتضامن الوطني والأسرة في بوركينا فاسو؛
صاحبة المعالي الدكتورة زهرة زمرد سلجوق، وزيرة الأسرة والعمل
والخدمات الاجتماعية في الجمهورية التركية؛
سعادة السيدة اسراء البيرق، رئيسة اللجنة الاستشارية للمرأة للمؤتمر
الوزاري حول دور المرأة في التنمية في الدول الأعضاء؛
أصحاب المعالي والسعادة رؤساء الوفود؛
حضرات السيدات والسادة؛

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يسعدني أن أخاطب هذه الجلسة الافتتاحية للدورة السابعة للمؤتمر
الوزاري حول دور المرأة في التنمية في الدول الأعضاء لمنظمة التعاون
الإسلامي، واسمحوا لي في بداية هذه الكلمة أن أعرب عن بالغ
شكري وتقديري لدولة بوركينا فاسو، رئيسا وحكومة وشعبا، على
استضافتها الكريمة لهذه الدورة، مثنياً عالياً الجهود الحثيثة

والترتيبات المتميزة التي بذلتها لإنجاح هذا المؤتمر، وما أحاطتنا به من حفاوة في الاستقبال وكرم في الضيافة منذ وطئت أقدامنا أرض هذا البلد الطيب والمضياف.

وأود كذلك أن أرحب بكافة الوفود المشاركة، أصحاب المعالي الوزراء، ورؤساء الوفود وممثلي مؤسسات المنظمة المختلفة، وضيوف المنظمة الذين حضروا اليوم للتعبير عن مدى التزامهم بأجندة النهوض بدور المرأة وتمكينها في كل أرجاء العالم الإسلامي بل وفي العالم أجمع، وللمساهمة في تفعيل مشاركة المرأة الكاملة في عملية التنمية وفي بناء مستقبل أكثر رخاءً واستقراراً للمجتمعات. وسمحوا لي كذلك أن أشيد بالجهود التي قامت بها تركيا خلال رئاستها للدورة السادسة للمؤتمر، وجهودها في مجال تمكين المرأة.

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إن استضافة بوركينا فاسو لهذه الدورة، التي تنعقد لأول مرة في إحدى الدول الأعضاء من المجموعة الإفريقية، لخير دليل على دعم بوركينا فاسو لأنشطة منظمة التعاون الإسلامي، واهتمامها بقضايا النهوض بالمرأة، ونرجو أن يكون ذلك شأن كافة الدول الأعضاء، حيث

ان أسس النهوض بالتنمية في الدول الأعضاء تعتمد بشكل أساسي على تفعيل دور المرأة وتزويدها بالمهارات، والإمكانيات، والفرص، والدعم لتقوم بدورها في تنمية المجتمع مثلما تقوم بتنمية أسرتها بجدارة ، ونحن جميعا نعي حجم التضحيات والجهود التي تقوم بها النساء في مجتمعاتنا ومؤسساتنا ونقدرها حق تقدير.

وفي إطار متابعة تنفيذ خطة منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة عقدت الأمانة العامة بالتنسيق مع البنك الإسلامي للتنمية وسيسربك ورشة عمل لتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية المعنية بتمكين المرأة في الدول الأعضاء في 17-18 ديسمبر 2018، كما أعدت سيسريك بالتنسيق مع الأمانة العامة وثيقة للمبادئ التوجيهية لتوحيد معايير إعداد التقارير الوطنية المرحلية بشأن تنفيذ الخطة وتقديمها للأمانة العامة من أجل التقييم المرحلي لجهود المنظمة ومؤسساتها في مجال دعم الدول الأعضاء لتمكين المرأة وتنفيذ خطة أوباو، إذ أن متابعة تنفيذ الخطة من ضمانات نجاح إدماج المرأة في عملية التنمية الشاملة للدول الأعضاء.

ولقد تم عرض ومناقشة هذه الوثيقة التوجيهية من جانب كبار المسؤولين ونأمل أن يتم اعتمادها وبحث الإجراءات الضرورية من أجل تفعيل استخدامها من جانب المؤسسات الوطنية المعنية بتمكين المرأة في الدول الأعضاء، والعمل معا من أجل إدراج أهداف هذه الخطة ضمن

استراتيجيات وسياسات الدول الأعضاء في مجال تمكين المرأة والنهوض بها.

وفي إطار جهود المنظمة في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة قامت الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة بإعداد مشروع بنك الأسرة بهدف توفير التمويل للشركات الناشئة وللأسر والنساء والشابات بشروط شرعية والذي تم تنفيذه بنجاح في السودان، وتم عرض ومناقشة هذا المشروع من جانب اجتماع كبار المسؤولين وتأمل الأمانة العامة اصدار قرار من جانب اجتماعكم بهدف تعميم المشروع على الدول الراغبة وخاصة دول ساحل الصحراء حيث تعاني المرأة ظروفًا صعبة نتيجة الأزمات والظروف المناخية القاسية.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

كما تعلمون، فقد أقر مجلس وزراء الخارجية في دورته الرابعة والأربعين المنعقدة في أبيدجان، كوت ديفوار في يوليو 2017 انشاء جائزة لمنظمة التعاون الإسلامي لإنجازات المرأة، تقديراً لإسهامات المرأة وتعزيزاً للدور الذي تضطلع به في عملية التنمية في الدول الأعضاء.

وفي إطار تنفيذ قرارات مجلس وزراء الخارجية بشأن هذه الجائزة قامت الأمانة العامة بمخاطبة الدول الأعضاء لطلب تقديم الترشيحات لنيل الجائزة كما قامت بعرض الترشيحات التي وردت على اللجنة الاستشارية للمرأة بصفتها لجنة الاختيار وفقاً لقرار مجلس وزراء الخارجية وقد خلصت بالتوجيه بقائمة للعرض على مؤتمركم لاتخاذ القرار اللازم بشأنها.

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

لقد سجل التاريخ الإسلامي مساهمة نوعية للمرأة في النهوض بالمجتمعات الإسلامية، وما زالت الكثير من المجتمعات تزخر بنماذج معطاءة من النساء يساهمن بفعالية في تنمية بلدانهن كلما أتيحت أمامهن الفرص وأزيلت من أمامهن الحواجز والمعوقات، كما يتزايد عدد النساء اللاتي يشغلن مناصب قيادية في مؤسسات بارزة ويترأسن حكومات وأحزاباً سياسية وبرلمانات ومؤسسات وهيئات حكومية وغير حكومية، ويقمن بأدوار فاعلة.

وبالرغم من التقدم الكبير الذي أحرزته المرأة والدور الذي تقوم به، إلا أن نسبة كبيرة من النساء في الدول الأعضاء تواجهن ظروفًا قاسية

وحرماناً كبيراً من حقوقهن الأساسية، وتلك الشريحة في حاجة ماسة وعاجلة إلى حلول على مستوى التحديات والمعاناة التي يتعرضن لها على مختلف الأصعدة، وهنا تأتي أهمية المحور الذي اختارته بوركينا فاسو للدورة السابعة بعناية وهو: تمكين المرأة في الدول الأعضاء: التحديات والآفاق، أمليْن أن تكون الدورة نقلة نوعية تلبي تطلعات النساء على اختلاف أوضاعهن في الدول الأعضاء، وبما يؤدي إلى مقاربة ايجابية وجهود أكثر فاعلية في تناول وحل مشكلات المرأة وأن تحقق القرارات مصالح المرأة التي ما تزال تعاني من التهميش والفقر والعنف في ظل النزاعات المسلحة وتحت وطأة الاحتلال.

وانطلاقاً من هذا المنظور، يكتسي جدول أعمال هذه الدورة أهمية بالغة في تحقيق الأهداف المختلفة التي حددها قادة دولنا الأعضاء صوب تعزيز دور المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وأود أن أشيد بما قام به اجتماع كبار الموظفين للتحضير للاجتماع الوزاري. كما نرحب بعمق النقاش وتنوع العروض المقدمة والذي نأمل أن تعطي الزخم المطلوب لمساعدتنا المشتركة في سبيل تمكين المرأة.

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

تعول منظمة التعاون الإسلامي كثيراً على دور منظمة تنمية المرأة للمساهمة في تمكين المرأة وتفعيل دورها في عملية التنمية في الدول الأعضاء، حيث قمت بمخاطبة وزراء خارجية الدول الأعضاء غير المصادقة على النظام الأساسي لحثهم على الإسراع في إجراءات المصادقة للسماح للمنظمة بمباشرة أعمالها والمساهمة في تفعيل دور المنظمة في مجال تمكين المرأة، وبفضل جهود الأمانة العامة والتعاون عن قرب مع الدول الأعضاء فنحن على وشك بلوغ هذا الهدف الكبير، ويتبقى ثلاث دول فقط حتى نرف لدولنا الأعضاء خبر اكتمال المصادقات وشروع المنظمة في القيام بدورها.

من ناحية أخرى، وتنفيذاً لقرارات مجلس وزراء الخارجية الصادر عن الدورة الثالثة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية والذي يكلف الأمين العام بتعيين سفيرات للنوايا الحسنة في مجال تمكين المرأة، فقد تم تنصيب صاحبة السمو الملكي الأميرة للا مريم، كريمة الملك الحسن الثاني، سفيرة للنوايا الحسنة في مجال الدفاع عن قيم الأسرة ومؤسسة الزواج ومكافحة زواج القاصرات في 8 مارس 2018 في مراكش بالمملكة المغربية، وستسعى الأمانة العامة في المستقبل لتعيين المزيد من سفيرات النوايا الحسنة للدفع بجهود المنظمة في مجال

تمكين المرأة ورفاه الطفولة والحفاظ على مؤسسة الزواج والأسرة
كدعامة أساسية لعملية التنمية الشاملة في الدول الأعضاء.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات المندوبين الموقرين،

ختاماً، أود أن أدعو الدول الأعضاء إلى العمل والتعاون من أجل تنفيذ
قراراتنا وتحقيق طموحاتنا تجاه المرأة، ولابد للدول الأعضاء أن تقوم
بدعم الأمانة العامة بكل السبل الممكنة حتى تتمكن من القيام بدورها
في هذا المجال الحيوي ذو الأولوية لمنظمتنا والعالم الإسلامي أجمع.

إن نجاح هذا المؤتمر هو ثمرة لجهودكم الجادة والتزامكم بتعزيز دور
المرأة ومساهماتكم الفعالة في تخطي العقبات وإتاحة المزيد من الفرص
للمرأة ومتابعة تنفيذ ما تتفقون عليه من قرارات في هذه الدورة.
أتمنى لاجتماعنا هذا كل النجاح والتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.